مصر التي في خاطري ...

بقلم

دكتور مهندس / نادر رياض

عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية

اتحاد الصناعات المصرية

مصر التي في خاطري ...

بقلم : دكتور مهندس / نادر رياض

أن رجال الصناعة الذين يعايشون الحقبه الحالية من النهضة الصناعية والاقتصادية التي تحياها مصر في هذه المرحلة لا يستطيعون تجاهل النظرة المحدودة التي كثيراً ما يصادفونها في المؤتمرات والمحافل الدولية ، تلك النظرة التي يري فيها أصحابها مصر في صورة الجمال النائم ، القابع علي الساحل الشمالي من القارة الافريقية فوق حضارة خمسة الأف عام ، وثلث المكتشف من رصيد الأثار العالمي .

- أن هذا المفهوم مع محدودية صحتة ، إلي أنه لا يعبر عن حقيقة مصر الحديثة كما يمثلها الواقع وكما نراها نحن أبناء مصر ، فإن مصر في الواقع هي حالة خاصة بكل المقاييس قلما تتشابه معها حالة آخري :-

- إن مصر الواقعه شمال القارة الافريقية تعبر في واقع الأمر عن المثل المشرق للمستقبل الواعد لهذه القارة كما يرجوه لها العالم المتحضر .

- أما ماهو متداول عن حضارة الخمسة الأف عام ، ليس في الواقع سوي التاريخ المحدود لأكتشاف الكتابة الفرعونية وهو عمر يقل كثيراً عن عمر الحضارة المصرية القديمة والتي تعود إلي خمسة عشر الف عام من حضارة سبقت العالم أجمع نشأت علي ضفاف نهر النيل العظيم صنعها الانسان القديم لتكون ميراثاً ثميناً للعالم أجمع .

- كما أنه من المعروف أن غير المكتشف والمستخرج من الآثار المصرية والموجودة تحت الأرض المصرية فيقدر بثلاثة أضعاف ما هو مكتشف حتي الآن .

- كما أن لمصر دوراً لا يمكن تجاهلة في تطوير اللغه العربية عبر القرون بفعل ابداعات مثقفيها وكتابها مما كان مصدراً متجدداً لإثراء اللغه العربية عامه واللغه الثقافية والفنية خاصة لصالح كافة المجتمعات المتحدثه بالعربية .

- وتنفرد مصر بموقعها الجغرافي الذي يقع علي قارتي اسيا وافريقيا معاً ، بحيث يستطيع المرء بعبور قناة السويس أن ينتقل من قارة إلي آخري قاطعاً مسافة مائة متر لا غير .

- وتعتبر قناة السويس بلا خلاف معجزة جديدة أنشأها الانسان المصري حديثاً لصالح الانسانية قاطبة دون تفرقة أو تمييز . ويتأتي الاعجاز في قناة السويس أنها بنيت في عهد لم تكن الكهرباء ولا الآت الاحتراق الداخلي قد أكتشفت بعد ، مستعملاً في ذلك المتاح الوحيد لديه ، وهو القوة البشرية ومن الادوات ما لا يتعدي معول في يد ومقطف في اليد الآخري . وكما هو معروف في هندسة الأنشاء من أن الحفر في الرمال في غيبة معدات حديثة ليس بأفضل حالاً من الحفر في الماء . أن قناة السويس في الواقع هي هرم جديد من صنع الانسان المصري الحديث بناه لخدمة العالم أجمع .

- كما أن لمصر دورها الفريد الذي لا ينكر كمصدر لا ينضب معينه في تلبية احتياجات الدول العربية من المدرسين ، المهندسين ، المشرعين القانونين ، المحامين ، ورجال القضاء ، الاطباء والايدي العاملة المدربة والغير مدربة .

النهضة الاقتصادية التي تحياها مصر حالياً :

ما أشبه اليوم بالبارحه ..... يغيب عن الكثيرين أن مصر في تاريخها الحديث وفي نهاية الخمسينات كانت تدير سوقاً للأوراق المالية ، يقع في المرتبه الخامسة علي المستوي العالمي ، وكانت تملك احتياطيات ضخمة من الأرصدة الذهبية والمالية تحتفظ بها ببنوك انجلترا ، مما دعي بنت هانسون المحلل الاقتصادي الشهير أن يصرح في أوائل الستينات أن الاقتصاد المصري علي وشك أن يحقق أنطلاقة ينضم بها إلي اقتصاد الدول المتألقه وذلك قبل أن يسمع أحداً بزمان عن النمور الاسيوية وبرنامجها في الاصلاح الاقتصادي .

الا أنه بمقدم الثمانينات فأن الصوره أختلفت تماماً عن الوضع السابق بسبب دخول مصر في حروب انهكت اقتصادها وبددت مواردها وعطلت ايجابياتها وأدخلت شباب الأمه في سرداب طويل معتم أبقي الايجابيات حبيسه والامال في المستقبل شتيته . الأمر الذي دعا أحد المحللين الاقتصادين أن يصف الاقتصاد المصري في هذه المرحلة بأنه أشبه بالخيط المعقد المتشابك الذي يصعب فض اشتباكه لتعارض الحلول الاقتصادية مع الابعاد السياسية والاجتماعية دون

الدخول في موقف قابل للأنفجار ، مشيراً بذلك للمظاهرات التي اندلعت عندما حاول الرئيس السادات أن يرفع الدعم عن بعض السلع ويحرر تداولها بعيداً عن سيطرة الدولة.

- وفي مواجهة التغييرات العالمية الحديثة ظهرت في مصر مدرستان للفكر الاقتصادي لهما وزنهما أيدهما قطاع كبير من المجتمع ضم فئات سياسة من صانعي القرار ، رجال دولة ، اقتصاد ، كتاب ، مثقفين ، هيئات غير حكومية و رجال أعمال .

- تبنت المدرسة الأولي الفكر المتبني للنظره الداخلية التي ترمي للتطوير البطئ يعزوها في ذلك النظرة ذات البعد الاجتماعي ومراعاة الحجم الضخم لنشاط القطاع العام في الخطة القومية والتحفظ من مخاطر التغير السريع . أما المدرسة الثانية فتبنت الخط المتحرر من الاصلاح الاقتصادي الراغبه في إطلاق أقتصاديات السوق الحر منهجاً لها . وكان للرئيس مبارك رؤيته التاريخية حيث كان قراره السياسي الشجاع بتوجيه الدفه الاقتصادية ناحية الاقتصاد المتكامل ووضع برنامج لاعادة الهيكلة الاقتصادية بما يؤهل مصر للتعامل مع المتغيرات العالمية مدخلا للقرن الواحد والعشرين وهو الأمر الذي نقل مصر أقتصادياً لما نحياه الأن .

- أن أنجازات مصر التي تحققت ما بين عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٦ تستحق كل تقدير خاصة وأن المؤشرات الأقتصادية لم يتم تصحيحها فقط وأنما اصبحت في وضع مستقر قابل للأستمرار :-

- فقد أمكن الهبوط بنسبة التضخم من ١٥ ٪ إلي ٥,٧ ٪ .

- أستمر خفض العجز في ميزانية الدولة ليصل إلي ١ ٪ سنة ١٩٩٦ بعد أن كان ١,٦ ٪ سنة ١٩٩٥ بالمقارنه ١٥ ٪ سنة ١٩٩٠ .

- ثبات سعر صرف الجنيه المصري خلال الست سنوات الماضية في نطاق ، ٣,٣٨ ، ٣,٤٠ مقابل الدولار الامريكي في الوقت الذي تحررت فيه سوق الاوراق المالية ، ورفعت كافة القيود عن التعاملات في النقد الاجنبي .

- بلغت قيمة الاحتياطات في العملات الاجنبية ما قيمته ١٩,١٠ مليار دولار .

- بلغ معدل النمو الاقتصادي في الدخل القومي ٣,٩٠ ٪ عام ١٩٩٦ ويتوقع أن يصل مع نهاية عام ١٩٩٧ ٥ ٪ وصولاً إلي ٨ ٪ كقيمة مستهدفة في عام ٢٠٠٠ ، وذلك في مواجهة معدل الزيادة في السكان والذي يبلغ ٢,١ ٪ سنوياً ، بلغت نسبة الفائدة علي الاقراض ١٠,٥ ٪ علي الجنية المصري و ٥٪ علي الدولار الامريكي ، وهي نسبة لا زالت تعتبر عاليه وتحتاج لتدخل في الخفض لتتماشي مع الخطة الاقتصاديه الطموحه الهادفة لتولي القطاع الخاص المشاركة بـ ٧٠٪ من خطة الدولة في التنمية .خاصة وانه تم إتاحة الفرص الكاملة للمستثمرين المحليين والاجانب في المشاركة في الاستثمار الزراعي والصناعي ومشروعات البنية الاساسية وأنشاء المؤسسات المالية ، التأمينيه ووصول الأمر بالتصريح للقطاع الخاص بأنشاء المطارات والمناطق الحرة ومحطات توليد الكهرباء وإدارتها وإستثمارها .

- تم أنشأء سوق المال وتنشيطه ليدير استثمارات بلغت تعاملتها ١١ ضعفا علي ما كانت علية منذ أربعة سنوات .

- بلغت مشاركة قطاع الخدمات والسياحة ما قيمتة ٥٥ ٪ من الدخل القومي عام ١٩٩٦، وواصلت الصناعة مشاركتها الايجابية في تعظيم الناتج القومي بزيادة مقدارها ١٧ ٪ عن العام السابق واتاحة فرص عمل بزيادة مقدارها ١٤ ٪ .

- وفي سوق العمالة ، فأن مصر التي تأتي في المرتبه الثانية بعد الصين في نسبة الشباب المؤهل في الشريحة العمرية ٢٠-٢٤ سنه ، وتتمتع بأنخفاض متميز في اسعار العمالة إلا انه عليها أن تواجة تحدياً قائماً وهو إيجاد فرص عمل سنويه مقدرها ٥٠٠ الف فرصة عمل جديدة .

- وربما يكون هذا التحدي هو ما دعي الرئيس مبارك أن يواجهه بتحدي مقابل لا يقل عنه حجماً وانما يفوقه بالمعيار الاقتصادي ، ويتمثل ذلك في المشروع القومي المترامي الحجم المتنامي الفائدة وهو تعمير جنوب الوادي ، وهو الأمر الذي من شأنه ليس فقط إستيعاب أيدي عاملة بمعدلات كبيرة ، وأنما بالاضافة لذلك خلق آليه ذاتية الأداء من شأنها تحسين توزيع الثروة والدخل وتقليل الفوراق بين شمال مصر وجنوبها ، واطلاق انشطة يختص بها جنوب الوادي ليس لها صفة التكرار لما يدور في شماله .

وإذا أردنا أن نحدد سمات ملامح النهضة الأقتصادية التي تميز هذه المرحله فأنه يمكن ايجاز ذلك في ست نقاط :-

١ - أن برنامج مصر في الاصلاح الاقتصادي لن يتأتي نتيجة لتغيرات سياسية حاده كما كان الحال في الأتحاد السوفيتي ودول شرق ووسط أوربا ، وأنما أتي نتيجة لرؤية سياسية أقتصادية لا تخلو من الشجاعة تمت تحت ظروف التدرج في الأصلاح الأقتصادي ودون تحمل أعباء أقتصادية تفوق درجة الاحتمال .

٢ - أن برنامج الاصلاح الاقتصادي جاء مصرياً في جوهره دون محاكاه لأنظمة تختلف في صفتها وملابساتها عن الواقع المصري .

٣ - أن نموذج الأصلاح الاقتصادي المصري لقي مباركة وتأييد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية والعالمية .

٤ - أن الحكومه المصرية تتمتع بتطبيق برنامجها الاقتصادي بتأييد القطاع الخاص وقطاع الاعمال وقد تمثل ذلك في أنه عندما وجه صندوق النقد الدولي توجيهاته للحكومه المصرية بخفض قيمة الجنيه المصري فأن جميع القطاعات الاقتصادية وقفت ضد هذا الاقتراح وهو الموقف الذي ثبت سلامته بعد ذلك .

٥ - أن أهم ما يميز برنامج الاصلاح الاقتصادي أنه قابل لاستمرار التطبيق كما أنه غير قابل للرجوع عنه .

٦ - أن برنامج الاصلاح الاقتصادي قد قبل النظام العالمي وقبل تبعيات وتحديات الدخول فيه كطرف شريك كامل الآهليه .

ولا شك أن النهضة الاقتصادية والصناعية التي تحياها مصر حالياً تسير جنباً إلي جنب مع دورها الرائد كصانع سلام أعطي المثل للأخرين ليحزو حزوه ، وأدت بأختيارها التكاليف الباهظة لصناعة السلام . ويتضح اليوم أكثر من أي وقت مضي أن التقدم في تطبيق النظام العالمي من تحرير التجارة العاليمة ، والدخول في شراكات بصورها المختلفة سواء كانت مع الاتحاد الأوربي أو مع دول البحر الأبيض أو مع مجموعة الشرق أوسطية لن تدخل حيز التنفيذ العملي علي النطاق المرجو لها دون أن يستقر السلام العادل في الشرق الأوسط ، وهو ما يمثل عنق الزجاجة الذي علي دول الشرق الاوسط دون تفرقه أن تمر من خلاله ، و هو عبء جديد وتبعات جسام يأبي التاريخ إلا أن يخص العبء الأكبر منها الرئيس محمد حسني مبارك أمده الله بالقوه والصبر علي ما هو مقبل عليه .

وكم تختلف الليله عن البارحه ...

فأن مصر التي تعرضت من قبل لتآمرات سياسية وعسكرية أجهضت تحقيق أنطلاقتها الكبري آنذاك ، لا يمكن لها اليوم أن تتعرض لنفس التجربه مهما سعي المتآمرون في تآمرهم تبديلا وتغييراً . لأن مصر التي تملك قيادة مصيرها اليوم تملك قبل ذلك الرؤية والرشد وتملك مسئولية قيادة الأمه العربية لبر الأمان .

دكتور مهندس / نادر رياض